

الحرب في المناطق المبنية: إرساء الاستقرار في المدن

فرجينيا كومولي
باحث أول ، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)

بل وحتى الجماعات المسلحة من غير الدول. ومع هذا فإن التدابير بعيدة المدى لا تقضي على الحاجة إلى بعض التدخلات قصيرة المدى والتي تعتبر في بعض الحالات طولاً مؤقتة مفيدة.

• بما أن الصراعات يتزايد أمدها، فإن الخطوط الفاصلة بين مرحلة الصراع ومرحلة ما بعد انتهاء الصراع تتداخل مع بعضها بعض.

• يظهر الارتباط بين الصراع ومعدل الجريمة بوضوح في المدن التي تضربها الصراعات وفي مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، ويؤثر ذلك على الأمن وإدارة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

• تعتبر قدرة المدن على التكيف مع متطلبات ما بعد انتهاء الصراع من خلال الإدارة الفعالة للمناطق العمرانية وإشراك المجتمعات المحلية والتنمية لاستكمال جهود إرساء الأمن عاملاً حاسماً لبناء القدرة على مواجهة التحديات المستقبلية. تشمل بعض الدروس المستفادة ما يلي:

• تشترك كل المدن بعد انتهاء الصراع في وجود قوات شرطة غير كفؤة، ويميل توفير الأمن إلى التناثر والتوفر في مناطق معينة والطبيعة المؤقتة. ولذلك لابد من إعطاء الأولوية لوجود قوات أمن شرعية. وينبغي بناء برامج توفير الأمن على التعاون بين قوات الشرطة والجمهور.

• تساعد مشاركة المجتمعات المحلية في إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراعات في زيادة قدرة المدن على مواجهة الصدمات المستقبلية.

• أبرزت تجربة العراق بعد 2003 أهمية تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرار على مستوى الأقاليم والبلديات، وتفويض صلاحيات كافية لهيئات التنمية المحلية ومجالس البلديات؛ أي نموذج يقوم على مشاركة أكبر في إدارة المناطق الحضرية.

• من المهم للغاية تعزيز إمكانية التنقل الحضري، بحيث يمكن تجنب انحصار أكبر عدد من الناس في مناطق باتسة لا يستطيعون الانطلاق منها للحصول على فرص عمل في اقتصاد ما بعد انتهاء الصراع.

• ينبغي إشراك مخططي المدن والمهندسين المعماريين في جهود إرساء الاستقرار في المدن.

• اقتربت المعدلات المرتفعة للنمو السكاني السريع بالانتقال المتزايد إلى المناطق الحضرية. في الوقت الراهن، يعيش 55% تقريباً من سكان العالم في المدن. ومن بين إجمالي عدد سكان العالم المتوقع بحلول 2030 وقدره 8.5 مليار نسمة، سيعيش 60% في مناطق حضرية.

• تصدر الدول النامية المؤشرات الحالية والمستقبلية لنمو السكان والانتقال إلى المدن.

• غالباً لا تستطيع السلطات المحلية تلبية احتياجات القادمين الجدد بأعداد كبيرة إلى المدن، والذين يبحثون عن فرص عمل ومستقبل أفضل والأمن. والنتيجة هي ظهور المناطق غير الرسمية أو العشوائية.

• يتزايد التحول في جوهر الصراع إلى الطبيعة الحضرية في هذا القرن؛ فالقتال يتأثر بتضاريس المناطق المبنية مما يؤدي بدوره إلى التأثير على منشآت البنية التحتية، وعلى استمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المعتادة في مدينة أو بلدة ما، وعلى تقديم الخدمات، والخطط بعيدة المدى لإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

• تأثر 50 مليون شخص تقريباً في جميع أنحاء العالم بالصراعات المسلحة في المدن في 2015.

• ينظر كل من الأكاديميين والقادة العسكريين منذ أمد بعيد إلى الحرب في المناطق المبنية باعتبارها صراعاً شاملاً في مناطق كثيفة المباني. وأسفرت هذه النظرة إلى بيئات المناطق المبنية باعتبارها *مبارك* عن وجود رؤية منعزلة لكل جانب عند محاولة تصميم السياسات الأمنية للمناطق الحضرية.

• نظراً للتحديات متعددة الجوانب الناتجة عن الصراع في المناطق المبنية وسيناريوهات ما بعد انتهاء الصراع فإن التدخلات العسكرية أو الأمنية بمفردها ليست كافية. وتستفيد جهود إرساء الاستقرار من التوسيع الكبير لها لتشمل الإغاثة الإنسانية، والمعونات، والتنمية، والتخطيط العمراني وإعادة الإعمار وخصوصاً فيما يتعلق بالمدن والبلدات. يضاف إلى ذلك أن التخطيط العمراني يمكن أن يصبح "مكوناً حيوياً في عملية التعافي الوطني بعد الصروب".

• المدن التي يدور فيها الصراع سيعود عليها النفع من تطبيق نهج "قائم على كل مجال بمفرده". بحيث يشمل ذلك توجيه المعونات والتدابير لتعزيز التعافي في مجالات معينة كإعادة الخدمات العامة في منطقة معينة. ويعتمد هذا النهج اعتماداً شديداً على المشاركة الواسعة للمجتمعات المحلية في تحديد الأولويات والإستراتيجيات.

• يقتضي النهج القائم على مجالات معينة وأي إستراتيجيات أخرى للتعافي الحضري بعيد المدى تعاوناً وثيقاً بين مختلف الأطراف المعنية بالسياسات والمؤسسة العسكرية وقطاع الإغاثة الإنسانية،